

بموت الراهن ولا بعزله واذا مات الراهن
 باع وصيته الراهن وقضى الدين فان لم يكن له
 وصي نصب القاضي من يوعده ككروم من
 استعان شيئا ليوهنه بجاز فان عتق ما
 يوهنه به فليس له ان يزيد عليه ولا ينقص

كتاب القسمة

مع الأفراد فيما لا يتفاوت كالمكيدة والموزن
 فيها اظهر ومع المبادلة فيما يتفاوت
 كالحيوان والعتاد فيها اظهر ويثبت فيها
 من الخيارات ما يثبت في البيع واذا اطلب أحد
 الشريكين الأسمه والجنس فتجد الجوز القاضى
 الآخر ولا تجزؤه عند اختلافه ولو اقتسموا
 بانفسهم جاز ويقسم على الصبي وصيته أو ولته

الدين **فصل** فاذا باع الراهن الرهن فهو قور
 على اجازة الموثق أو فضاء دينه وان
 اعتق العبد الرهن نفذ عتقه وطولب
 باذائه الذين ان كان حالاً والأرهن قيمته
 العبد وان كان مفسراً سعى العبدية الأقل
 من قيمته والدين ويرجع به على المولى وان
 استهلكه اجنبى الرهن فمالموثق يضمنه
 قيمته ويكون رهنه مكانه وليس للمراهن ان
 ينتفع بالرهن فان اعارة الموثق خرج
 من ضمانه وله ان يترجى وان وضعا
 على يد عدل فليس لاحدهما اخذه ويهلكه على
 ضمان الموثق ويجوز ان يوكف الموثق وغيره
 ببيع الرهن وان شرطها في عقد الرهن لم يتناول

ان كان كذا حيا ووفى له لا يباع

ان كان القسمة قال الله القسمة وان كان الدين في البيع

والدين

موسى